مجتمع

تحذير من غرق أراضٍ ومنازل في قطاع غزة

حذّرت بلدية النصيرات، وسط قطاع غزة، من غرق أراضٍ فلسطينية ومنازل من جرّاء فتح إسرائيل سدود تجميع مياه الأمطار قرب الحدود الشرقيّة للقطاع. وقالت البلدية، في بيان: «ندعو السكان المجاورين لمجرى وادي غزة إلى اتخاذ أقصى درجات الحذر أو إخلاء منازلهم، بعد فتح الاحتلال سد مجرى الوادي». أضافت: «من المحتمل أن يسبّب فتح السد فيضان المجرى وغمر المياه للمناطق والمنازل المجاورة». وتسبّب إسرائيل مع كلّ شتاء إغراق الأراضي الزراعية قرب الحدود الشرقية لقطاع غزة، من جرّاء فتحها لسدود تجميع مياه الأمطار. (الأناضول)

رصد «الشفق القطبي» في استوكهولم

شهدت العاصمة السويدية استوكهولم، أول من أمس، الظاهرة الطبيعية المسماة «الشفق القطبي» أو «الأضواء الشمالية». وقال رئيس قسم علم الفلك السويدي في أوربرو، كجيل أولاوسون، إنّ الشفق القطبي شوهد في استوكهولم. وأكد أولوسون أن المجال المغناطيسي للأرض شهد تمزقاً وصدعاً، ما أدى إلى انعكاس الأضواء الشمالية بقوة في السماء. أضاف أنّ الشفق القطبي يمكن أن يظهر أيضاً من ألمانيا وبولندا في الأيام المقبلة. ويتشكل الشفق القطبي نتيجة تفاعل المجال المغناطيسي للأرض مع الجسيمات المشحونة القادمة من الشمس. (الأناضول)

اليمن: «جوع متزايد» يهدد الملايين

أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في اليمن، أنّ ملايين النازحين في اليمن يواجهون «جوعاً متزايداً» بسبب قطع المساعدات الغذائية. وقالت: «تواجه العائلات النازحة في اليمن جوعاً متزايداً بسبب قطع المساعدات الغذائية»، مضيفة أنّ «أكثر من نصف النازحين داخلياً في البلاد البالغ عددهم 4 ملايين نسمة يعيشون في مناطق مصنفة على أنّها حالة غذائية طارئة». وتشير إلى أنّ «الملايين خلال الشهر الجاري يحصلون على حصص غذائية مخفضة».

ومطلع الشهر الجاري، أعلنت الأمم المتحدة إيقاف أو تقليص برامج إغاثية حيوية في اليمن من جراء نقص التمويل. ويشهد اليمن منذ أكثر من 7 سنوات حرباً مستمرة بين القوات الموالية للحكومة المدعومة من التحالف العربي بقيادة السعودية، وجماعة «أنصار الله» الحوثيين المدعومة من إيران، التي تسيطر على محافظات عدة بينها العاصمة صنعاء، منذ سبتمبر/أيلول 2014.

وحتى نهاية عام 2021، أسفرت حرب اليمن عن مقتل 377 ألفاً بشكل مباشر وغير مباشر، بحسب الأمم المتحدة. وأدت الحرب إلى خسارة اقتصاد البلاد 126 مليار دولار، في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية والاقتصادية في العالم، إذ يعتمد معظم السكان البالغ عددهم نحو 30 مليوناً على المساعدات.

(الأناضول)

(خالد زياد/ فرانس برس)

الطلاق محرّم في شمال القوقاز

موسكو ـ **رامي القليوبي**

في الجمهوريات ذات الأغلبية المسلمة في شمال القوقاز جنوبي روسيا، ما زال الطلاق من التابوهات (المحرّمات) في المجتمعات المحلية، الأمر الذي يضطر نساء كثيرات إلى تحمّل العنف الأسري من قبل أزواجهنّ، خوفا من تنديد ذويهنّ بالانفصال ومنعهنّ من رؤية أطفالهنّ. ومع ذلك، بدأت في الآونة الأخيرة تتجلّى ملامح تحرّك تعمل له نساء قوقازيات من أجل حقوقهنّ ومواجهة التقاليد الراسخة في مناطقهنّ منذ قرون.

وعلى الرغم من الرفض المجتمعي قبل الديني للطلاق في شمال القوقاز، فإنّ دراسة حديثة أعدّتها شركة «فين إكسبيرتيزا» الدولية للاستشارات أظهرت أنّ عدد حالات الطلاق في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2021 ارتفع بمقدار 3,5 أضعاف في إنغوشيا و2,7 ضعف في الشيشان و2,1 ضعف في داغستان. وما زالت الشيشان في صدارة الأقاليم الروسية لجهة تفوّق عدد حالات الزواج على عدد حالات الطلاق بنسبة تصل إلى 207,7 في المائة، متخطّية بفارق هائل داغستان التي حلّت في المرتبة الثانية بنسبة 87,7 في المائة.

وبعد معاناتها من العنف الأسري وقرارها الانفصال عن زوجها، واجهت نينا تسيريتيلوفا، امرأة داغستانية من مدينة بويناكسك، مشكلات كثيرة بدءاً من تخلّي ذويها عنها وعدم تقديم المساعدة لها وصولاً إلى انحياز القضاء لزوجها السابق. وقد اضطرت تسيريتيلوفا إلى الانتقال إلى محج قلعة عاصمة جمهورية داغستان لبدء حياة جديدة.

وتخبر تسيريتيلوفا «العربي الجديد»: «خُطبت عندما كنت في الرابعة عشرة من عمري. وصار والدي يضغط عليّ حتى أتزوّج في أسرع وقت، فتمّ ذلك بعد أشهر من إتمامي عامي الثامن عشر. وأنجبت طفلي الأوّل بعد أقلّ من عام، ثمّ أنجبت الثاني». تضيف تسيريتيلوفا: «كنت أتعرّض إلى عنف أسري، لكنّ الجميع كان يحاول إقناعي بأنّ هذا الوضع طبيعي وأنّ أحداً لن يتزوّجني في حال الطلاق. وقيل لي: لن تفسدي الحياة على نفسك فحسب، إنّما على ابنَيكِ كذلك. لذلك استمرّ زواجي ستّة أعوام ونصف العام».

وتتابع تسيريتيلوفا: «وبعدما صرت حاملاً للمرّة الثالثة، ازداد الوضع سوءاً، إذ لم يثنِ حملي زوجي عن ضربي بقسوة شديدة. على أثر ذلك، اضطررت إلى مغادرة المنزل، وسافرت إلى محج قلعة حيث استأجرت شقة وباشرت بإجراءات الطلاق لأبدأ حياتي الجديدة».

وحول موقف عائلتها من قرار الانفصال، تقول تسيريتيلوفا: «في أحيان كثيرة، يساعد الأهل ابنتهم المنفصلة عن زوجها في الفترة الأولى. ثمّ يعدّون وصف الحالة الاجتماعية الجديدة، مطلّقة، بمثابة وصمة عار، فيصرّون على مصالحتها مع زوجها، وهكذا تعود الأمور إلى ما كانت عليه لا بل تزداد سوءاً». وتشير تسيريتيلوفا إلى أنّه «عند رفعي دعوى الطلاق، لم يأخذ القاضي طرفي، بل كان يمارس ضغطاً عليّ، منحازاً إلى زوجي السابق ومتضامناً معه»، مؤكّدة أنّ «الناس في القوقاز يندّدون بالمطلّقات مهما كان سبب الطلاق. بالنسبة إليهم، إذا طُلّقتِ فأنتِ المذنبة بجميع الكبائر. كذلك ثمّة حالة لامبالاة حيال المطلّقات».

وما فاقم متاعب تسيريتيلوفا هو أنّها انتقلت إلى مدينة أخرى برفقة طفلَين وحاملاً بثالث، بلا موارد مالية للعيش. وتوضح: «واجهت مشكلات مالية ولم أكن أعلم بحقوقي، ولم أحصل على النفقة على الرغم من مطالبتي بها. فلم يتبقَّ أمامي من خيار سوى الذهاب إلى العمل مصطحبة أطفالي الصغار، بمن فيهم الرضيع، وذلك لمدّة أربعة أشهر قبل أن أمرض بسبب الإجهاد الجسدي». ولا تخفي تسيريتيلوفا أنّ «زوجي السابق حاول خطف الأطفال ودهسي وكذلك كسري بشتّى الطرق الممكنة».

في سياق متصل، تشير الصحافية والباحثة المتخصصة في شؤون القوقاز ليديا ميخالتشينكو إلى «سوء الأوضاع المتعلقة بحقوق المرأة في الجمهوريات ذات الأغلبية المسلمة في شمال القوقاز، في مقدّمتها الشيشان وداغستان وإنغوشيا»، محمّلة «السلطات المحلية مسؤولية التساهل مع الانتهاكات التي تطاول المرأة». وتقول ميخالتشينكو لـ«العربي الجديد» إنّ «ثمّة مشكلتَين رئيسيّتَين تواجهان نساء شمالي القوقاز، أولاهما الحصول على الطلاق الذي لا يوافق عليه الأئمّة في حالة رفض الزوج.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

تعدد الزوجات

يُعرف حاكم الشيشان رمضان قديروف بتصريحاته ومواقفه المثيرة للجدال، من قبيل انحيازه إلى الزوج في حوادث العنف الاسري، واضعاً مسؤولية «التمسّك بالزواج» على عاتق المرأة، بالإضافة إلى ترويجه المستمرّ لتعدّد الزوجات، على الرغم من تعارض ذلك مع القانون الفيدرالي الروسي. اما في إنغوشيا، فقد اصطدمت محاولة تقنين تعدّد الزوجات بإصدار حكم ببطلانه.

تحقيق

تشير دراسات إلى أن عوامل إحجام الشباب الدنماركيين عن الإنجاب لم تعد تنحصر في نظرتهم إلى أولويا تهم الشخصية، بل بالخوف من المستقبل البيئي السياسي، و تأثير المواد الكيميائية

مشروع الطفل

الدنماركيون في مرحلة «فوات الأوان»

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

تسجل الدنمارك على غرار دول غربية أخرى تراجعاً في معدلات الإنجاب منذ سبعينيات القرن العشرين. ولم تسفر محاولات رفع المعدل من 1,7 طفل لكل امرأة إلى 2,1 على أقل تقدير للحفاظ على عدد السكان عن نتائج إيجابية، بحسب ما كشفته أرقام نشرها باحثون في ديسمبر/ كانون الأول الماضي ومطلع العام الجاري، علماً أن تراجع معدل الإنجاب يشمل العالم كله، وتحدده الأرقام المعلنة من نحو 5 أطفال لكل امرأة إلى 2,5 طفل للمرأة في المتوسط.

من المعروف أن الشباب الدنماركيين معتادون على تأخير مشروع الإنجاب من أجل تحقيق أولويات التعليم والحصول على وظيفة وتأمين المنزل، لكن عوامل أخرى تلعب دوراً في جعل هذا المجتمع الإسكندنافي صغيراً على صعيد عدد سكان الذي يناهز 5,5 ملايين، بينهم نحو 14 في المائة من أصول غير دنماركية، هم مهاجرون من الغرب ودول العالم الثالث.

ويلاحظ متخصصون في الخصوبة والإنجاب بالمستشفى الوطني في كوبنهاغن شاركوا في دراسة عن أسباب تأخر وانخفاض الولادات أن «مشروع إنجاب طفل لدى الشباب يأتي بعد فوات الأوان بسبب التركيز أولاً على تطوير الوضع الذاتي». ويتحدثون أيضاً عن أن «العمر لا يلعب وحده دوراً في تراجع الولادات، إذ شهدت السنوات الأخيرة عزوف الشباب عن الإنجاب بسبب القلق البيئي، وهو ما يجب أن يتعامل السياسيون معه بجدية، فالمخاوف من آثار التغيّرات المناخية وأفعال الحكومة تساهم في تراجع الرغبة في الحصول على طفل».

الاتجاه السلبي

ويقول الباحثون، استناداً إلى استطلاع للرأي أجري في سبتمبر/ أيلول الماضي وشمل حوالى 10 آلاف شاب تتراوح أعمارهم بين 16 و25 عاماً أعطوا آراءهم حول أسباب ترددهم في إنجاب طفل، إن «59 في المائة من المستقتَين أبدوا قلقهم الشديد من التغيرات المناخية التي تجعلهم يشعرون بإحباط يدفعهم إلى اتخاذ موقف سلبي من إنجاب أطفال وسط الخوف من مستقبل الكرة الأرضية، وكذلك من أفعال الحكومات التي تثير غضبهم».

وتشير الباحثة التي شاركت في الدراسة الخاصة بالمستشفى الوطني في كوبنهاغن البروفيسور آنا صوفيا باك إلى أنه «من المهم فهم ما يجري لدى الشباب، وأخذ قلقهم في الاعتبار، خصوصاً على صعيد تأثيره على المجتمع».

من جهتها، ترى أستاذة علم النفس في المستشفى الوطني الدنماركي، ترينا ليند، أن «حالات الخوف المتعلقة بمستقبل التغيرات المناخية باتت حاضرة إلى جانب الرهاب الاجتماعي، ما يجعل الشباب يجدون صعوبة في اتخاذ قرارات بينها الإنجاب، وهو ما يزيده عدم رؤيتهم جدية كافية في تعامل الكبار مع المخاطر، وعدم الاكتراث حتى لمشاعرهم في شأن البيئة والمناخ».

الغد الصماء

على صعيد آخر، تظهر نتائج دراسة أخرى نشرت في منتصف ديسمبر/ كانون الأول الماضي أن الدنماركيين يواجهون مشكلة تتعلق بوجود اضطرابات في الغد الصماء تنسب بها مواد كيميائية في محيطهم اليومي. وقد حاولت سلطات كوبنهاغن خلال السنوات الأخيرة خفض الاعتماد على المواد البلاستيكية، في تكرار لما فعلته سلطات باريس عبر حظر تغليف بعض الأغذية بهذه المادة، لكن التأثير على الهرمونات في الدنمارك أعمق بكثير. ويؤكد الباحثون في المستشفى الوطني بكوبنهاغن أن «المواد الكيميائية باتت تدخل في صناعة كل شيء تقريباً، وبينها المنسوجات والعاب الأطفال ومستحضرات التجميل والأثاث والدهانات. ورغم أن هذه المواد غير سامة، لكنها تضر الإنسان، وتؤثر سلباً على نظامه الهرموني».

ويعتبر هؤلاء أن تأثير المواد الضارة أكبر من السابق، خصوصاً على الجهاز التناسلي. ويكشف رئيس مركز البحوث في المستشفى الوطني بكوبنهاغن وأستاذ الطب أندرس يول أن دراسة أخيرة تناولت تأثير المواد الكيميائية على تراجع الخصوبة والإنجاب، واندرجت في سياق بحث عالمي شمل إضافة إلى الدنمارك البرازيل وفرنسا وبريطانيا واستراليا ودولة الاحتلال الإسرائيلي، أظهرت علاقة المواد الكيميائية بتراجع فرص الإنجاب لدى الرجال في الدنمارك وبريطانيا وفرنسا، وكذلك بولادة مزيد من الأطفال بتشوهات في الأعضاء التناسلية، علماً أن رجالاً أصحاء باتت لديهم أنواع حيوانات منوية أقل خصوبة من السابق».

وفيما ركز الباحثون في الدراسة على تراجع نسب الولادات مقارنة بما كان عليه الأمر في بداية القرن العشرين، واعتماد العالم أكثر فأكثر على الوقود الأحفوري، يكشف الباحثون أن أضرار المواد الكيميائية لا تنحصر في الذكور فقط بل تشمل الإناث أيضاً اللواتي يصبن باضطرابات في الغد الصماء، ويواجهن حالات بلوغ مبكر بسبب تناولهن بعض الأدوية. ويقولون إنه «مقارنة بالوضع السائد عام 1991 بدأ عدد أكبر من الفتيات الصغيرات في الحصول على ثدي في وقت مبكر، إذ كان حوالي 11 عاماً في المتوسط عام 1991، فيما انخفض إلى نحو 9,9 أعوام حالياً».

ويربط الباحثون البلوغ المبكر بمشكلات تفكير الأجيال الجديدة بالمستقبل، لكن قلقهم في الاعتبار، خصوصاً على صعيد تأثيره على المجتمع.

وأبدى زملاء لها قلقهم من أن «نسبة 56 في المائة من الشباب الذين شملهم الاستطلاع أبدوا اعتقادهم بأن البشرية محكوم عليها بالموت نتيجة التغيّرات المناخية، ما يجعلهم أكثر عزوفاً عن وضع أطفال جدد في هذا العالم، ما يعني أنهم يؤمنون بأنه لا يصح إنجاب أطفال، وتركهم لمواجهة مصير مشؤوم وسط التغيّرات التي تطرأ على مستقبل الأرض».

ويعتبر أستاذ المناخ والمجتمعات في جامعة جنوب الدنمارك، سبستيان ميرنيلد، أن «ما يعزز الاتجاه السلبي للشبان التقارير التي تتحدث عن تغيّرات مناخية متطرفة». ويضيف خلال تعليقه للتلفزيون الدنماركي على الجدل الدائر في شأن نتائج الدراسة وتأثير المتغيّرات المناخية على الشباب أن «تلقي الشباب معلومات عن أن متوسط درجة حرارة الدنمارك ارتفع نحو 1,4 درجة مئوية عن عام 1888 (تاريخ بدء تسجيل درجات الحرارة)، وتوقع ارتفاعها نحو 2,8 درجة بحلول عام 2100، يلعبان دوراً في طريقة

«عرافية بيئية» لفكرة الإنجاب في الدنمارك (مادس كلوس رانسهوست/ فرانس برس)

59
النسبة المئوية لشباب ربطوا في استطلاع فكرة عدم إنجاب أطفال بتغيّرات المناخ

حالات الخوف المتعلقة بمستقبل التغيرات المناخية حاضرة

الدنماركيون يواجهون اضطرابات بالغد الصماء بسبب مواد كيميائية

الإنجاب المرتبطة بالرحم والبويضات. ويلاحظون أن تراجع خصوبة الرجل خلال الأعوام الـ50 الماضية ورداءة الحيوانات المنوية واضطرابات الإناث تتسبب في تراجع المواليد.

وعملياً نتج من الاختلالات حاجة النساء في الدنمارك كما أخريات في الغرب إلى تدخل طبي للحصول على حمل، علماً أن نحو 10 في المائة من مواليد الدنمارك يولدون بتلقيح اصطناعي، علماً أن الدراسة تشير أيضاً إلى أن سرطان الخصية بات منتشراً في الدول الغربية في شكل غير مسبوق.

توصيات

وفي كلتا الحالتين اللتين تتعلقان بالقلق من التغيّرات المناخية وتأثير المواد الكيميائية التي تحضر في يوميات عدد كبير من الأوروبيين، وبينهم الدنماركيون، يرى الباحثون أن مشكلتي الخصوبة وتراجع معدلات المواليد تتطلبان تدخلاً مجتمعياً وسياسياً. وهم يوصون بأن تتعامل صانعو القرارات جدياً مع خوف الشباب من مستقبل الحياة على الأرض، وأن تغيّر المجتمعات الأوروبية عاداتها الاستهلاكية وتقلل المواد الكيميائية الضارة في التعاملات اليومية لسكانها.

ويرى أستاذ الصحة العالمية في جامعة كوبنهاغن، فليمنغ كونرادسن، أن «متوسط عدد الأطفال المولودين ينخفض بوتيرة متسارعة جداً في كل مكان في العالم تقريباً». ويعلّق على انعكاسات التناقص الذي تشهده دول أوروبية في عدد الولادات بأنه سيتسبب في مشكلات لأنظمة الخدمات الصحية، خصوصاً في ظل تراجع عدد الموظفين المدربين على رعاية المسنين، الذين يشكلون الفئة الأكبر حجماً لانتشار أمراض الخرف والسرطان. كما سيؤثر هذا التناقض سلباً في النمو الاقتصادي، باعتبار أن عدد الملتحقين بسوق العمل سيتقلص في مقابل تزايد عدد المتقاعدين، ما يعني تراجع الإنتاج».

تونس: رياض الأطفال تطلق «فوارق التعليم»

تؤكد السلطات التونسية أنها توفر الاعتمادات المطلوبة لتكريس التربية المتكافئة للجميع في رياض الأطفال، لكن عائلات محدودة الدخل تحسّ بفوارق، و تخشى على فرص تعليم أبنائها

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يضع غلاء رسوم مؤسسات الطفولة المبكرة (رياض الأطفال) حواجز أمام الأسر التونسية محدودة الدخل التي لم تعد قادرة على تسجيل أطفالها في مؤسسات ما قبل الدراسة، ما يكرّس إقصاء أبناء نحو مليون أسرة فقيرة من المراحل المبكرة للمسار التعليمي. في السنوات الأخيرة، شهدت رسوم مؤسسات الطفولة المبكرة قفزات كبيرة فرضت أعباء مالية كبيرة على الأسر التي لم تملك إلا خيار قبول الأمر الواقع أو اللجوء إلى المؤسسات «العشوائية» الأقل سعراً، والتي تفتقر إلى شروط السلامة أو الحماية القانونية للأطفال من كل أشكال الاعتداءات التي قد يتعرضون لها.

وقد يؤخر ارتفاع رسوم الرياض القانونية اندماج الأطفال في مؤسسات التعليم المبكر، ما يخلق فارقاً كبيراً في تأسيس المهارات بينهم ورعايتهم، ما يؤثر على نتائجهم الدراسية اللاحقة.

تقول أمل التليلي (35 عاماً) التي تعمل في مصنع لـ«العربي الجديد»: «أضع ابنتي البالغ 4 أعوام في روضة أطفال عشوائية تشرف عليها سيدة خمسينية ترعى خمسة أطفال آخرين في مقابل مبلغ 60 ديناراً (20,82 دولاراً) شهرياً، بسبب عدم قدرتي على دفع مبلغ 100 دينار (34,70 دولاراً) شهرياً في روضة قانونية». تضيف: «أصبحت رياض الأطفال العشوائية ملاذ النساء العاملات من الفئة ذات الدخل المحدود، لكنني أشعر بالذنب تجاه طفلي الذي لا يجد حظوظاً متكافئة مع باقي الأطفال من أبناء الأسر ذات الدخل المرتفع التي تودع أطفالها في رياض قانونية ومنظمة تلتزم تطبيق مناهج تعليم جيدة تدعم تجهيز الأطفال للمرحلة الدراسية».

وتنتقد أمل عدم تدخل سلطات الرقابة لكبح غلاء رسوم رياض الأطفال وتكييفها مداخيل الأسر، «ما يعني أن لا عدالة في التعليم والرعاية بين أبناء الأسر الفقيرة وتلك الميسورة». لكن وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن تؤكد أنها تعمل لضمان حق التعليم المبكر الجيد المتكافئ لأبناء العائلات الفقيرة والمعوزة عبر زيادة الاعتمادات الحكومية لدعم أبناء الفئات الهشة اجتماعياً. وتتحدث عن تخصيص اعتمادات إضافية في موازنة العام الحالي لتوفير مساعدات مالية لأسر لا قدرة لها على مواجهة هذا الكمّ من المصاريف. ويوضح المدير العام للطفولة في وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، شكري معتوق، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن «موازنة العام الحالي تضمنت زيادة في اعتمادات برنامج دعم أبناء الأسر المعوزة التي تحددها لجان تدرس الملفات المقدمة».

يضيف: «سيرتفع هذا العام من 10 آلاف إلى 15 ألفاً عدد الأطفال المستفيدين من مجانية التعليم المبكر في الرياض الخاصة التي ستدفع الوزارة لها رسوماً قيمتها 6,5 ملايين دينار (2,08 مليون) مقارنة بـ 4,5 ملايين دينار (1,56 مليون دولار) سابقاً. وسيعزز ذلك فرص الأطفال المنتمين إلى عائلات محدودة الدخل في الاستعداد لمرحلة الدراسة بدرجة متساوية مع أبناء العائلات الميسورة، ويحد أيضاً من اللجوء إلى رياض الأطفال العشوائية التي تجري مكافحتها عبر إخضاعها لمراقبة مستمرة، وإغلاق تلك التي لا تستجيب للشروط الموضوعة».

وعن ارتفاع رسوم رياض الأطفال في بلد لا يتجاوز حد الأجر الأدنى فيه 460 ديناراً (159,63 دولاراً)، يقول معتوق: «جرى بحث الأسعار مع غرفة رياض الأطفال التي تمسكت بمبدأ السعر الحر مع إمكان درس تحديد السعر الأدنى فقط». ويشير إلى أن الوزارة تعمل لإعادة تجهيز رياض الأطفال الحكومية التي تخضع رسومها لضوابط تراعي الأوضاع الاجتماعية، وتتماشى مع الإمكانات المادية للطبقات الضعيفة والمتوسطة، وتتضمن تعليماً مبكراً جيداً. وتتراوح رسوم رياض الأطفال بحسب منظمات غير حكومية بين 50 و900 دينار (17,35 دولاراً و313,32 دولاراً)، في حين يبلغ متوسط الأجر الشهري في تونس نحو 300 دولار.

ويواجه الأطفال في تونس تهديدات التسرب المدرسي المبكر والفقر رغم تعدد التشريعات القانونية التي تضمن حقوقهم. ويرى كثر أن واقع الطفولة لا يزال بعيداً عن الصورة التي تنقلها السلطات والمنظمات الحقوقية التي تتحدث عن ضمان مستقبل يعزز كرامة الطفل ويحفظ حقوقه الأساسية.

ويكشف تقرير حديث أصدره مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في تونس «وجود فوارق اجتماعية ومعرفية حادة بين الأطفال ناجمة عن عدم التوصل إلى تحقيق الأهداف المرسومة في مجالات التنمية المستدامة لأفق 2030، من أجل مكافحة الفقر وتعزيز الصحة والتعليم ومجالات حياتية أخرى». ويورد التقرير بعنوان «تحليل وضع الأطفال في تونس»، أن «خمس أطفال تونس يعانون من الفقر».

حواجز مالية تعترض التعليم المكافئ في تونس (ياسين قايدي/ الأناضول)

ارتفاع رسوم الرياض يؤخر اندماج الأطفال في التعليم (ياسين قايدي/ الأناضول)

المغرب: «أوميكرون» يرهق الكادر الصحي

يعاني الكادر الصحي في المغرب من الإرهاق الشديد وسط التفشي السريع لمتحور فيروس كورونا «أوميكرون»، في ظل نقص الموارد البشرية والضغط الكبير على المستشفيات، من دون أن تتخذ السلطات المعنية أي إجراءات

يواجه الكادر الصحي تحديات كبيرة (فاضل سنا/ فرانس برس)

الرباط ـ **عادل نجدي**

تنعكس تداعيات التفشّي السريع للمتحور «أوميكرون» من فيروس كورونا الجديد في المغرب على الكادر الصحي، الذي أُنهك في ظل النواقص الكثيرة منذ بدء العمل على علاج مرضى كوفيد-19. ويقول الطبيب حمادة أوبابا لـ«العربي الجديد»: «عانينا لأشهر طويلة من ضغط نفسي وإجهاد. واليوم، نجد أنفسنا مجدداً في الصفوف الأمامية لمواجهة الفيروس في ظل الضغط الذي تشهده المستشفيات». يضيف أنّ الوضع الراهن «يزيد من صعوبة عمل الكادر الصحي ويؤدي إلى إجهاده بسبب ساعات العمل الطويلة».

من جهته، يقول العامل في القطاع الصحي الحبيب كروم لـ«العربي الجديد»: «بدأ الكادر الصحي يعاني من تبعات الموجة الوبائية الحالية، وبسبب الضغط الذي تشهده المستشفيات الحكومية هذه الأيام ارتفاع أعداد الإصابات بين الأطباء والممرضين والإداريين». ويوضح أنّ «ارتفاع أعداد الإصابات بين الكادر الصحي يزيد من الضغط في المستشفيات بانتظار شفاء المصابين. هذا الواقع يؤدي إلى زيادة ساعات عمل الأطباء والممرضين الأصحاء، في ظلّ النقص الحاد أصلاً في الموارد البشرية».

ويُشكّل النقص في أعداد الأطباء والممرضين تحدياً كبيراً لدى القطاع الصحي في المغرب. ويقول وزير الصحة خالد آيت الطالب، إنّ المستشفيات المغربية تعاني من نقص حاد يقدر بـ 32 ألف طبيب و65 ألف ممرض، في وقت يبدو سدّ هذا العجز على وجه السرعة صعباً في ظل تخرّج 1200 طبيب سنوياً فقط.

ويقول الكاتب الوطني للنقابة المستقلة للممرضين وتقنيي الصحة، مصطفى جعا، إن الكادر الصحي والتمريضي يواجه ظروف عمل صعبة، ويعمل في ظل ضغوط مستمرة منذ بدء تفشي كورونا في البلاد، من جراء الإمكانات المحدودة في القطاع الصحي ونقص الموارد البشرية. ويلفت إلى أن تلك الضغوط ما زالت مستمرة، وتضاعفت حالياً بسبب حملات التلقيح ضد الفيروس ومعالجة المصابين بـ«أوميكرون». ويخشى أن يؤدي ارتفاع أعداد الإصابات بكوفيد-19 إلى انتكاسة وبائية.

تعاني المستشفيات من نقص حاد يقدر بـ32 ألف طبيب و65 ألف ممرض

ارتفعت نسبة الإصابة بمتلازمة الإرهاق في صفوف الكادر الصحي

ويقول جعا لـ«العربي الجديد»: «على الرغم من الإرهاق الكبير الذي يعاني منه الكادر الصحي والتمريضي في عمله لمواجهة كورونا منذ نحو سنتين، بالإضافة إلى الضغط النفسي، لم تقم وزارة الصحة بدورها، أقله لناحية توظيف أطباء جدد وتقسيم فترات العمل من خلال تشكيل فرق للتناوب». يضيف: «ما زالت المعاناة مستمرة. كذلك بات بعض الأطباء يعانون من اضطرابات نفسية نتيجة الضغوط اليومية. وترك البعض العمل في القطاع الصحي، في ظل غياب المحفزات المالية وعدم الاستجابة لمطالبهم البسيطة».

ويوضح جعا أنّ «المعركة ضد المتحور الجديد تتطلب العناية بالجيش الأبيض وتوظيف المزيد من الموارد البشرية وإشراك جميع المعنيين في إدارة الأزمة»، داعياً إلى تحفيز الأطباء والممرضين وإعطائهم فترات الراحة اللازمة من خلال التناوب، لأنّ كثيرين يعانون من الإرهاق ولم يعودوا قادرين على تحمل الضغوط النفسية في ظل ارتفاع أعداد المرضى في المستشفيات».

وبحسب دراسة صدرت في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ارتفعت نسبة الإصابة بمتلازمة الإرهاق في صفوف الكادر الصحي خلال الموجة الثانية من تفشي فيروس كورونا، 83,4 في المائة. وأظهرت نتائج الدراسة التي أعدها خمسة باحثين مغاربة من جامعتي «الحسن الأول» بسطات و«محمد الخامس» بالرباط، والمعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة ببني ملال، أنّ 31,7 في المائة من المشاركين (أي 46 شخصاً) يعانون من إرهاق منخفض، و40,7 في المائة (59 شخصاً) يعانون من إرهاق معتدل، و11 في المائة (16 شخصاً) يعانون من إرهاق شديد. في المقابل، لم يجرِ الإبلاغ عن أي حالة إرهاق في 16,6 في المائة (24 شخصاً) من المشاركين. وهكذا، خلص الباحثون إلى أنّ نسبة انتشار متلازمة الإرهاق بمختلف درجاته في العينة بلغت 83,4 في المائة من أفراد العينة الطبية.

وبيّنت الدراسة كذلك أنّ جائحة كورونا أدت إلى ارتفاع كبير في نسبة الإرهاق لدى العاملين في القطاع الصحي عموماً، مقارنة بما أُبلغ عنه سابقاً. ولهذه الأسباب، تركزت توصيات الدراسة على ضرورة الاستثمار قدر الإمكان في حماية الصحة الذهنية والعقلية للعاملين في مجال الرعاية الصحية من خلال توفير موارد الدعم النفسي لبناء مرونتهم وقدرتهم على العمل في ظروف وبائية على غرار جائحة كورونا. وأوصى الباحثون «بالحدّ من الأعباء التي يتحملها الكادر الصحي من خلال تعديل أوقات عملهم وخلق بيئات عمل صحية» من شأنها أن تمنع أو تقلل من الإرهاق الذي يتعرضون له في عملهم.